صيغة من صيغ التسويات التي تحاول الانظمة العربية، الرجعية والبرجوازية، جرها اليها». ثمة حكم مسبق، وقاطع، تتضمنه هذه الصياغة، يقيم علاقة تماثل بين الدخول في «أي تسوية»، و«الانحراف». وهذا ما يتجلى في التشديد على شمولية اقتران هذا الانحراف ـ بغض النظر عن طبيعة صيغة التسوية ـ «أي صيغة من صيغ التسويات»، الامر الذي يوحي، مقدماً، ليس بموقف سياسي ذي طبيعة مطلقة، وقاطعة، وهذه على أية حال من السمات الاساسية لهذه الايديولوجيا، وانما يعكس استهتاراً واضحاً بالحركة السياسية في الواقع، والاستنكاف عن محاولة فهمها، والتدخل من أجل التأثير فيها لصالح الاهداف السياسية التي يجري تبنيها. ولكننا نرغب، من اجل الحصول على نتائج افضل، نقل النص الى ميدان الواقع ذاته. ولنبدأ، اولاً، بهذا السؤال: ما هي صيغ التسوية التي جَرّت الانظمة الرجعية والبرجوازية قيادة م.ت.ف. اليها لكي تكون طرفاً فيها، او من المحتمل ان تجرها اليها ؟ أما السؤال الثاني، فيمكن صياغته على النحو التالي: اذا كانت «أي صيغة من صيغ التسوية» مرفوضة، باعتبارها تمثل انحرافاً، فبماذا يعتقد مصدرو التقرير ؟ هل ان الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي غير ممكن ان يتفتح على آفاق تسوية مثلاً ؟ واذا كان كذلك، فهل يعني ان الحركة الوطنية الفلسطينية ينبغي عليها ان تقوم بانجاز عملية التحرير الكاملة، وغير المنقوصة، ومرة واحدة ؟ وكيف ؟ من نافل القول، ان هذه التساؤلات وغيرها لا تحتل أي وزن بالنسبة الى هذه الايديولوجيا، التي لا يقع على عاتقها صوغ سياسة عقلانية واقعية، تستجيب للمهمات والاهداف التي تسعى الى تحقيقها الحركة الوطنية الفلسطينية بقدر حاجتها الى صوغ سياسة تستجيب لارضاء كبرياء النزوع «الثوري» النقي، الطهوري، الذي يجب ان يحافظ على نقاوته وطهارته، حتى لو أدى ذلك الى ان تنتهي القضية الفلسطينية الى الضياع.

هنا، يترتب علينا العودة الى المساجلات السياسية التي شهدتها حركة المقاومة الفلسطينية خلال العام ١٩٧٤، حول الموقف من اشتراك م.ت.ف. في مؤتمر جنيف، باعتبار ان هذه المؤتمر الدولي كان يشكل الصيغة الوحيدة المطروحة للتسوية، والتي قامت الجبهة الشعبية بالانشقاق عن منظمة التحرير، حتى لا تتحمل وزر آثام انخراط المنظمة فيها. ومن المفارقات ان الجبهة الشعبية انشقت لمحاربة هذه التسوية، وعادت، بعد بضع سنوات، الى المنظمة، في الوقت الذي لم تستطع ادراك ان التسوية التي تنطوي على تنازلات اساسية من جانب اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، قد ظلت مرفوضة من قبل تل ـ ابيب وواشنطن. اما تمسك المنظمة بهذه الصيغة، فقد ظل يشكل احد ابرز الثوابت السياسية في الحركة السياسية للمنظمة.

لم يكن استحضار تلك الفترة الا بسبب الحاجة التي تقتضيها اعادة صوغ هذه الاستمرارية في البناء الايديولوجي الذي، على الرغم من النقد الذاتي، ظل يحافظ على منطلقاته وبنيانه، دون ابداء ادنى قدر من احترام الوقائع والتجربة، حيث يتحول الخوف من التسوية الى نوع من «الاثم الديني»، او التجريد الغيبي، الذي يقتضي من المؤمنين دائماً ان يبقوا على حذر، وعلى استعداد مسبق، لرؤية ما يحيكه الشيطان في كل شكل من اشكال التحرك السياسي، بل وفي كل خطوة تخطوها المنظمة.

لماذا الافتراض المسبق بأن أي تسوية ستكون غير عادلة، ومكروهة، ومحرمة، وتقود الى الانحراف (الخطيئة)؟ ليس ثمة افتراض مسبق لضرورة طرح مثل هذا التساؤل، حتى يصبح ممكناً العثور على جواب عنه. بل انه «بقدر ما يكون التوجه واضحاً لاحباط التسوية، يكون الالتزام الثوري بمبادىء وبمصالح جماهيرها واضحاً»[٥٨]. على هذا النحو يتلخص الموقف، والمعيار. ولكن لماذا؟ الجواب سهل وبسيط: لأن اسرائيل «لا يمكن ان تنسحب الا امام واحد من احتمالين: أمام سلطة رجعية، او قوة مستسلمة»[٥٩]. والواقع ان الانسحاب الاسرائيلي، حسب تقرير العام ١٩٧٤، ليس